



الرقم: ل.ع.م.ت (1)

التاريخ: ٢٠١٦/١/٤

الموافق:

المحترمين

المحترمين

الأخوة/ الوزراء

الأخوة/ المحافظين

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: خطة المشتريات (مناقصات المشاريع) لعام 2016، التي تندرج ضمن صلاحية اللجنة العليا

بالإشارة إلى أحكام قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم (23) لعام 2007، ولائحته التنفيذية واستنادا إلى نص المادة (87) الفقرة (أ) من اللائحة التنفيذية للقانون والتي توجب على لجان المناقصات إتباع أساليب التخطيط التي تتناسب مع حجم وطبيعة عملية الشراء وفي إطار الاحتياج الفعلي ... الخ. وإلى نص المادة (11) الفقرة (أ) من اللائحة التنفيذية وإلى ما تضمنه البند (10) من الدليل الإرشادي لأعمال الأشغال والتوريدات، ولتسهيل وتبسيط الإجراءات وتعزيزاً لمبدأ الشفافية والمصداقية في عملية الشراء المختلفة والتي من أهم المتطلبات الأساسية التي يجب على الجهات المختصة الخاضعة لأحكام القانون إعدادها خطة المشتريات، لعمليات الشراء المختلفة بداية كل عام وفقاً للأعمدات المرصودة ضمن الموازنة المعتمدة لعام 2016.

ولهذا فإن اللجنة العليا للمناقصات تهيب بكافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007، ولائحته التنفيذية بموافاتها بخطة المشتريات للعام 2016، للمشاريع المقرر إنزالها في مناقصات والتي تندرج تكلفتها التقديرية ضمن صلاحية اللجنة العليا للمناقصات وفق النموذج المرفق بهذا التعميم، لكي تتمكن اللجنة من خلالها لإعداد آلية العمل بما يضمن التسريع في إنجاز الأعمال في أوقاتها دون تأخير، على أن يتم موافاتنا بذلك بموعد أقصاه 15 فبراير 2016. شاكرين تعاونكم لما فيه المصلحة العامة،

وتقبلوا تحياتنا،

رئيس اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات

م/ فوزي مجاهد عبدالقادر



صورة مع التحية للأخ/

- مدير مكتب رئاسة الجمهورية
- أمين عام مجلس الوزراء
- رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- وزير المالية
- رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
- رئيس الهيئة العليا للرقابة على المناقصات.

ت/1/31/2014

